

# وزير العدل حملاً وباطلاً!

ما أوردته إحدى وكالات الأنباء العالمية على لسان وزير العدل السيد كاظم الخليل هو الأقرب إلى المعقول . ولذلك صدق الناس التصريحات التي نسبت إليه ولم يصدقوا النفي الذي جاء أثر ذلك . وربما كان التصريح مقصوداً وكذلك تكذيبه من أجل تحريك الموضوع في هذا الاتجاه على الصعيد السياسي .

والذين صدقوا التصريح ولم يصدقوا التكذيب لا ينطلقون من معرفتهم بشخص الوزير وأفكاره فحسب ، وإنما من معرفتهم بالاتجاه الذي يمثله وبالتيارات التي ينتمي إليها ، ومن شكهم بكل ما يصدر من أقوال وتصرفات بهذا الصدد بصرف النظر عما إذا كان الوزير قد قال هذا الكلام فعلاً أو نقل عنه بشيء من التحريف . فالمهم عند قائله أو عند ناقله أنه وصل إلى الناس .

فالتذكير بأن في البلاد فئة معينة ، وفئة نافذة ، ترى هذا الرأي أو يراود لها أن تقف هذا الموقف ، ليس شيئاً بسيطاً يمكن أن يمحى أثره بنفي عابر ، ولا حتى بتأنيب الوزير أو عزله . لأنه ، سواء قاله هذا الوزير المسؤول لوكالة أجنبية أو سواء نسبت إليه تلك الوكالة ، لا يمكن فصله عن أيدٍ أجنبية تعرف المنافذ التي تطل منها الرياح والرجة التي تريد لها أن تنفذ إليها .

وهذا يصح أيضاً لو قال الوزير المذكور عكس ذلك لأنه لن يقول حتى هذا العكس إلا لخدمة الاتجاه الذي عرف بولائه له ولتمكين السياسات والمصالح التي يمثّلها . ومن هنا جاء تصديق الناس لتصريحه كما أوردته الوكالة عفويًا وطبيعياً .

ولا شك في أن هذا التصريح قد أوقع الحكومة ورئيسها في حرج ، لا لأن ما يقوله وزير مسؤول ولو بصفته الشخصية ملزم للحكومة بأجمعها إلى حد ما ، إلا إذا اتخذت نحوه عقوبة صارمة فأقالتة من منصبه ، ولكن لأن الحكومة ، وهي التي : تمشي على البيض ، - كما يقولون - لا تستطيع أن تحرك أي أمر فيه شيء من المواجهة دون أن تعرض نفسها لخطر الذهاب . وبذلك يبدو الوزير كاظم الخليل - بما يمثل - أقوى من الحكومة كلها . فلماذا لا يقول ما يشاء ، ويفعل ما يشاء ، أو يشاء له ، طالما أنه يعرف مكانته ومنزلته ؟

ليس «العدل» أساس الملك !؟

سليمان الفرزلي